التطورات السياسية الداخلية في لاوس ١٩٨٦-٢٠٠٤

أ.م.د. فريال صبري علي

مديرية تربية محافظة البصرة

المستخلص:

شرعت حكومة لاوس منذ عام ١٩٨٦ في الانفتاح على العالم بعد سنوات قضتها في عزلة نوعية الى جانب الدول الشيوعية خاصة فيتنام. اذ كان لتراجع الشيوعية والانهيار الاقتصادي الذي تحقق لعدد من دول أوربا الشرقية، السبب الرئيس لاتخاذ لاوس سياسة الإصلاح الاقتصادي رافقها عدد من الإصلاحات السياسية، تمثلت في اعلان دستور للبلاد عام ١٩٩١. غير ان تلك الإصلاحات التي استمرت لغاية عام ٢٠٠٤ لم تلق قبولاً من شعب لاوس الذي لم يلمس تغييراً حقيقياً، لرفض حزب لاو الشعب الثوري القيام بإصلاحات سياسية شاملة في البلاد.

الكلمات المفتاحية: لاوس، الدستور، حزب لاو الشعب الثوري، كيسون فومفيهان، فيتنام.

Internal Political Developments in Laos (1986-2004)

Asst. Prof. Feryal Sabri Ali

Directorate of Education in Basrah Province

Abstract

Since 1986, the government in Loas has begun to open up to the world after years of qualitative isolation alongside communist countries, especially Vietnam. The decline of communism and the economic collapse achieved for a number of Eastern European countries. Laos' main reason for its economic reform policy was accompanied by a number of political reforms, represented by the promulgation of the country's constitution in 1991. However, these reforms, which lasted until 2004, were not accepted by the Laos people, who did not see real change, due to the refusal of the Laos People's Revolutionary Party to carry out comprehensive political reforms in the country.

Keywords: Laos, Constitution, Lao People's Revolutionary Party, Quisson Phumphian, Vietnam.

التطورات السياسية الداخلية في لاوس ١٩٨٦-٢٠٠٤

المقدمة

انتهجت جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية منذ عام ١٩٧٥التوجهات الاشتراكية [١]، ووثقت تحالفاتها مع الدولة الشيوعية خاصة فيتنام والاتحاد السوفيتي [٢]. وعلى العكس من ذلك، تراجعت علاقات لاوس مع المحور الغربي بعد انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة عام١٩٧٥ [٣] اذ عمدت الى خفض تمثيلها الدبلوماسي في سفارة لاوس، الامر الذي قابلته الاخيرة بخفض اعداد موظفي سفارتها في واشنطن [٤]. ثم بدات الكوادر العسكرية والفنية التابعة للاتحاد السوفيتي وجمهورية فيتنام الاشتراكية بالدخول الى لاوس، اذ زجت بالآلاف المستشارين على جميع مستويات والاختصاصات لدعم حكومة لاوس في كافة المجالات [٥]. كما اقامت لاوس علاقات متينة مع دول أوروبا الشرقية وكوريا الشمالية وكوبا ومنغوليا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية المانيا الديمقراطية. وقد اسفرت تلك العلاقات عن سلسلة من معاهدات الصداقة والتعاون بهدف توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية [٦].

كان لتفاقم الازمات التي اجتاحت البلدان الشيوعية في اواخر الثمانينيات، قد دعا لاوس ذات التوجه الاشتراكي بتغيير سياستها الخارجية داعية إلى سياسة الانفتاح والتعاون مع كافة دول العالم. ثم اتجهت الى تنفيذ سياسة خارجية تهدف الى " السلام والصداقة والتعاون مع جميع الدول على أساس مبادئ التعايش السلمي ودعم استقلال وسيادة ووحدة أراضي كل منهما ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهم البعض " [٧].

تكمن أهمية البحث في تسليطه الضوء على الأوضاع السياسية في لاوس منذ عام ١٩٨٦ في اعقاب الازمات السياسية التي بدأت تجتاح العالم الاشتراكي وسقوط الاتحاد السوفيتي، واهم التحديات التي واجهتها الحكومة اللاوسية على المستوى السياسي في الداخل مما اجبرها على احداث تغييرات دستورية تواكب ذلك التغيير. وكيف اثرت تلك التحولات السياسية على بنية الدولة والنظام السياسي. اذ اعادت الحكومة اللاوسية علاقاتها مع الدول الرأسمالية منذ مطلع التسعينيات، وحافظت في الوقت نفسه على علاقاتها التقليدية والتاريخية مع حلفاءها خاصة فيتنام التي قدمت لها الدعم السياسي وحافظت على امنها في الداخل بعد الاضطرابات الداخلية التي تعرضت لها البلاد عام ٢٠٠١.

قسمت الدراسة الى ثلاثة محاور تناول المحور الأول الأوضاع السياسية في لاوس بعد عام ١٩٨٦، والدور الذي اتبعته الحكومة اللاوسية التي كانت تجاهد من اجل الحفاظ على ترسيخ عقيدتها الشيوعية في البلاد على الرغم من التحديات الجديدة التي اجبرتها على التعامل مع الدول ذات التوجهات الراسمالية من اجل الحفاظ على المصالح السياسية والاقتصادية للبلاد. واستعرض المحور الثاني تداعيات تفكك الاتحاد السوفيتي على لاوس، وكيف تعاملت لاوس مع تلك المستجدات. بينما ركز المبحث الثالث عن التغييرات السياسية الداخلية في لاوس (١٩٩٢-٢٠٠٤)، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة في سبيل تحديث

البلاد ومؤسساتها الإدارية والاقتصادية والثقافية والقوانين التي أصدرتها لنقل البلاد الى الاقتصاد الحر وضمان تلقي المساعدات الخارجية. كما تضمن البحث على مقدمة وخاتمة لعرض الاستنتاجات والنتائج التي توصلت اليها الدراسة.

أولا: التحول السياسي في جمهورية لاوس الديموقراطية الشعبية بعد عام ١٩٨٦

بعد سيطرة الشيوعيين على لاوس عام ١٩٧٥ واعلانهم جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية في ٢ كانون الاول ١٩٧٥ شرعت الحكومة في بناء دولة شيوعية. ثم شهدت البلاد تغييرات سياسية كبيرة بما في ذلك إعادة تثقيف واقصاء بعض المسؤولين والضباط السابقين المرتبطين بالنظام الملكي السابق [٨]. وزجت في الوقت نفسه بالعشرات من هؤلاء بمعسكرات الاعتقال بدعوة تطهيرهم من الأيديولوجية الموالية للغرب وترسيخ العقيدة الشيوعية بدلا عنها. ومع حلول عام ١٩٧٨ اطلقت سراح عدد من المعتقلين من الضباط والمسؤولين في الحكومة السابقة، ثم اغلقت جميع معسكرات الاعتقال عام ١٩٨٦ [٩]. كما اتخذت حكومة لاوس موقفاً معادياً من بعض الدول المجاورة لها خاصة تايلاند، التي قدمت الدعم والتسهيلات للمقاومة اللاوسية التي اتخذت من مراكز اللاجئين مقرات وقواعد لها في تايلاند [١٠] .

ومع تفاقم الازمات الاقتصادية التي عانت منها الدول الاشتراكية والاتحاد السوفيتي بشكل خاص منذ منتصف الثمانينيات، توجهت لاوس نحو انتهاج سياسة الانفتاح والتعامل مع مختلف الدول [١١] . اذ تخلت الحكومة وبشكل جزئي من الاقتصاد المركزي الصارم الى سياسة السوق الموجه واعتمادها على مبدأ السوق المفتوح عام ١٩٨٦. وشرعت في المرحلة الأولى من الإصلاح بمنح الشركات الخاصة الحرية الاقتصادية وتخفيف القيود الحكومية على التجارة والاستثمار. وشجعت في الوقت نفسه الإنتاج الزراعي الفردي بدلاً من التعاونيات الجماعية. كما باشرت في إعادة علاقاتها الخارجية مع بعض الدول الغربية. وعلى الرغم من اعتناقها العقيدة الشيوعية، الا انها دعمت حركة عدم الانحياز [١٢]، اذ وجدت القيادة الجديدة في لاوس بان انخراط المجتمع الدولي في حرب أيديولوجية بين الاشتراكية والرأسمالية والصراع القائم بين الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية، يحتم على لاوس ان توازن نفسها خلال الحرب الباردة [١٣]. كما أعلن قادة لاوس بان سياسة البلاد الخارجية تنطوي على التضامن مع دول العالم الثالث، ومحاربة" الإمبريالية " ودعم النضال من أجل السلام والاستقلال الوطني . وكانت لاوس قد لعبت في منتصف الثمانينات دبلوماسية متوازنة تجاه الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين، لكي لا تصبح هدفاً للمنافسة او التدخل في شؤونها الداخلية [١٤].

وبعد اعتماد الآلية الاقتصادية الجديدة عام ١٩٨٦، حصل عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية الدولية تدريجياً على إذن للعمل في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وقد ركزت تلك المنظمات غير الحكومية التي اقامت مكاتب لها في لاوس، عملها في مجال تنمية المجتمع وتقديم الخدمات في مجالات مختلفة، من خلال التشاور على مستوى السياسات والاستراتيجيات الوطنية،

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٥٥ - حزيران لسنة ٢٠٢٥

والمشاركة في تنفيذ المشاريع ورصدها. كما قدّمت هذه المنظمات خدمات إنسانية وتنموية في مناطق مختلفة من البلاد، بما في ذلك توظيف الموظفين المحليين، وتقديم برامج التنمية في قطاعات مثل الزراعة والبيئة والتعليم والصحة وإدارة الموارد الطبيعية، ومخلفات الحرب المتفجرة، والمساواة بين الجنسين. كما بدأت تلك المنظمات غير الحكومية في تنظيم صفوفها للتأثير على سياسات التنمية، لا سيما من خلال آلية التخطيط الوطني للبلاد. وقد قدم البنك الاسيوي ووكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والعديد من الجهات المانحة منح صغيرة للمنظمات المحلية العاملة في مشاريع التخفيف من حدة الفقر داخل لاوس [١٥].

انعكست الازمات التي اجتاحت الدول الشيوعية، على تردي الأوضاع العامة في لاوس رافقها تصاعد وتيرة الاستياء العام للمواطنين. فظهرت حركة احتجاج أعرب فيها المحتجون عن امتعاضهم من تردي الاوضاع الاقتصادية، وطالبوا بإطلاق الحريات في البلاد [١٦]. وقد استجابت حكومة لاوس لبعض المطالبات، فقامت برفع قيود السفر عن المواطنين داخل البلاد، وسمحت للمواطنين بالسفر او التنقل بين المقاطعات دون الحاجة إلى الحصول على إذن خاص للسفر [١٧].

وفي غضون ذلك، سارعت حكومة لاوس بإعداد دستور جديد للبلاد بدلاً من دستور عام ١٩٤٧. فاصدر مجلس الشعب الأعلى قرار في نيسان١٩٨٨ بإجراء الانتخابات في البلاد على ثلاث مراحل، الأولى انتخابات المجالس المحلية في حزيران ١٩٨٨، تليها انتخابات مجالس المحافظات في تشرين الثاني من العام نفسه، واقتراع مجلس الشعب الاعلى في نهاية العام [١٨]. وقد صمم قانون الانتخابات بهدف توسيع المشاركة الشعبية في اختيار المؤسسات التمثيلية [١٩]. كما اقدمت الحكومة على تشكيل لجنة انتخابية وطنية مكونة من ١٥عضوا بتوجيه من اللجنة الدائمة لمجلس الشعب الأعلى، تم تأسيسها للإشراف على العملية الانتخابية. وفرضت الحكومة على المرشحين للانتخابات أن يكونوا مخلصين لـ " الدولة ومذهبها الاشتراكي" فضلا عن " الزامهم بالسير على خطى حزب لاو الشعب الثوري (الحزب الشيوعي)"[٢٠]. ومن الواضح أنه لم تكن هناك نية من جانب حزب لاو الشعب الثوري الحاكم بالسماح بالتعددية الحزبية او خلق منافسة لتيارات سياسية أخرى في لاوس.

اظهرت حكومة لاوس دوراً في دعم المرشحين الموالين لها، اذ تنافس ٤٤٦٢ مرشح على ٢٤١ مقعد في ١٧ مقاطعة في الانتخابات التي جرت في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٨، وأسفرت عن تشكيل المجالس الإقليمية. وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات، قد وصلت إلى مستوى أكثر من ٩٨ % [٢١].

تزامنت تلك الانتخابات مع التعديل الذي قامت به حكومة لاوس في الوزارات الحكومية عام ١٩٨٨. اذ تم دمج لجنة التخطيط ووزارة المالية في لجنة واحدة عرفت بـلجنة التخطيط الاقتصادي والمالي. وعين عضو المكتب السياسي سالي فونجكام ساو (SALLY VONGCAM SAO) رئيسًا لها وعين خامساي سوفانوفونج (KHAMSAY SOUPHANOUVONG)، نجل رئيس جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية نائبا له [٢٢]. كما تم تشكيل لجنة حكومية جديدة للشؤون الاقتصادية والعلاقات الخارجية والتجارة برئاسة وزير الاتصالات والبريد فاو بونافون(FAW BONAFON). وأخيراً عين السفير السابق لدى الاتحاد

السوفيتي ثونجسافات خايكامفيثون (THONGSAVAT KHAIKA METHION)، بمنصب النائب الأول لوزير الخارجية. كانت تلك التغييرات التي أجرتها الحكومة في المؤسسات والوزارات الرئيسة وإعادة توزيع المسؤولين، دليل على عزم الحكومة اللاوسية على المضي قدماً في تنفيذ استراتيجية تنموية جديدة لنهضة البلاد [٢٣].

وعلى الصعيد الخارجي قامت لاوس في أواخر عام ١٩٨٨ بتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع الصين [٢٤]، وارتبطت بعلاقات اقتصادية متينة مع تايلاند [٢٥]. كما انهت لاوس في أواخر الثمانينات اعتمادها على المساعدات العسكرية الأجنبية المباشرة التي كانت تتلقاها من حلفائها في موسكو وهانوي، اعقبها انسحاب القوات الفيتنامية والمستشارين العسكريين الفيتناميين والسوفييت من لاوس في منتصف عام ١٩٨٩ [٢٦].

وفي آيار ١٩٨٩ عقد اجتماع لمجلس الشعب الأعلى لإعداد مسودة دستور للبلاد. اذ كانت اغلب المؤسسات السياسية في لاوس، تعمل بدون غطاء دستوري على مدى خمس عشرة عاماً، الامر الذي اسفر عن ظهور مشاكل خطيرة واجهت البلاد. على سبيل المثال ترددت اغلب وكالات التنمية الدولية العمل او الاستثمار في لاوس، لعدم وجود قوانين ثابتة ومعروفة تحفظ حقوق المستثمرين الأجانب. وقد سارعت الحكومة اثر ذلك الى تعيين لجنة لصياغة الدستور مكونة من ١٧ عضوا، من ضمنهم ستة أعضاء كانوا في اللجنة المركزية للحزب [٢٧]. وكان لاحتدام الجدل حول وضع الدستور أدى إلى قيام٤٠ مثقفًا من لاوس في أوائل عام ١٩٩٠، والطلبة الدارسين في الخارج والمثقفين لتوجيه انتقاداتهم الى الحكومة التي اعتمدت نظام الحزب الواحد، ورفضها تأسيس أحزاب أخرى تنافس حزب لاو الثوري الحاكم في البلاد [٢٨] . الا ان الحكومة تجاهلت تلك الانتقادات، وأصدرت اللجنة المركزية للحزب في ٣٠ نيسان ١٩٩٠ الأمر التوجيهي رقم (٢١) الذي تم بموجبه مناقشة الدستور بين الحزب والمسؤولين الحكوميين أولا ثم مع الشعب. وفي الوقت نفسه، حذر المتحدث باسم حكومة لاوس بمذكرة صدرت في ٢٢حزيران ١٩٩٠ من المظاهرات التي طالبت بتشريع قانون يسمح بالتعددية الحزبية وحذر من اعتقال المتظاهرين. كما وجه الأمين العام للحزب الثوري ورئيس الحكومة كيسون فومفيهان (KAYSONE PHOMVIHANE) [٢٩] بانه " ينبغي القيام بمهمة إعداد دستور في وقت مبكر خدمة للصالح العام ". غير ان بعض التقارير التي نشرتها الصحف اللاوسية كشفت بأن لجنة صياغة الدستور، كانت تعمل بشكل غير رسمي تحت رئاسة عضو المكتب السياسي سيسومفون لوفانساي (SISOMPHON LOVENSAI) بمساعدة مستشاري جمهورية المانيا الديموقراطية [٣٠] .

وفي أعقاب نشر مسودة أولية للدستور في ١٤ آب ١٩٩٠ في جريدة الحزب باكساسون (BACKSASSON) ، أعلنت المقالة الافتتاحية أن جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية هي "دولة ديمقراطية تحت قيادة حزب لاو الثوري الشيوعي". مما أدى الى استياء بعض أعضاء الحزب الداعين الى الإصلاح السياسي الشامل لكل المؤسسات في البلاد. فقدم عضو الحزب ونائب وزير العلوم والتكنولوجيا ثونجسوك سيسانكي، (THONGSOUK SAISANGKHI) ونائب وزير الاقتصاد والتخطيط لاتسامي خامفوي (LATSAMI KHAMPHOI)، ووزير العدل فينج ساكتشيافونج (VIENG SAKCHIAVONG) استقالتهم الى

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٥٠ - حزيران لسنة ٢٠٢٥

رئيس الوزراء كيسون واصفين فيه الحكومة اللاوسية بأنها " شيوعية دكتاتورية" وطالبوا بان "تتحول لاوس إلى نظام متعدد الأحزاب من أجل تحقيق الديمقراطية والحرية والازدهار للشعب". الا ان حكومة لاوس أقدمت على اعتقالهم في تشرين الاول١٩٩٠، واحتُجزا في معسكر في مقاطعة هوا فان (HOUAPHANH) شرق البلاد. ثم صدرت بحقهم احكام بالسجن لمدة ١٤ عاما بتهمة التشهير ونشر الدعاية المضادة للدولة في تشرين الثاني ١٩٩٢[٣١]. وقد قدمت الاعتقالات رسالة واضحة بان الحكومة لن تتسامح مع التحديات التي تواجهها السلطة الحاكمة في لاوس. وعلى الرغم من اظهار القادة المخضرمين استعدادهم لخوض سياسة الانفتاح الا انهم ابدوا هيمنتهم السياسية على النمط الشيوعي [٣٢].

وفي غضون ذلك، عقد المؤتمر الخامس لحزب لاو الشعب الثوري من ٢٧- ٢٩ اذار ١٩٩١، وقد ارتفع اعداد اعضاءه إلى ما يقرب من ٦٠ الف عضو في اذار ١٩٩١. وخلال المؤتمر تم اقصاء عدد من المسؤولين الكبار من المكتب السياسي وانتخب بعض الكوادر الأصغر سنًا إلى اللجنة المركزية للحزب وذلك بسبب كبر سن اغلب الأعضاء القدامى ووفاة البعض منهم [٣٣]. وقد عقد المؤتمر وسط اجواء كان يسودها الارباك بسبب الأوضاع الدولية الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. الا ان الحزب جدد نيته والتزامه بمواصلة تنفيذ السياسة الخارجية السلمية، والتعاون مع جميع الدول على أساس مبادئ التعايش السلمي، واحترام الاستقلال والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخر". كما استعرض المؤتمر الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي نفذت خلال الأعوام (١٩٨٦ -١٩٩٠) [٣٤]، وأكد على مواصلة تنفيذ سياسة التحول الجديدة، وتعزيز التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات، من أجل تنمية القدرة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، ورفع المستوى المعيشي للشعب [٣٥].

الى جانب ذلك، اجمع اعضاء المؤتمر على اعادة هيكلة النظام السياسي بالإبقاء على النظام السياسي الأصلي، وتحديد الأدوار والمسؤوليات لكل الاعضاء. وفي ١٥ آب ١٩٩١عقد اجتماع للحزب تقرر فيه اعتماد دستور جديد لجمهورية لاوس بعد مرور ١٦ عامًا من إعلان جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية [٣٦]. كما وافق أعضاء الحزب على ترشيح كيسون فومفيهان لمنصب رئيس جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وخمتاي سيفاندون (KHAMTAI SIPHANDONE)[٣٧] رئيسا للوزراء. ومع تداعيات الوضع الدولي الجديد، التزم الحزب وحكومة جمهورية لاوس بسياستهما الجديدة للتحول الاقتصادي الشامل، وخلق بيئة مواتية للبناء الفعلي للدولة[٣٨] .

وهكذا فقد اضفى تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ قناعة لدى لاوس لاتخاذ موقف أكثر انفتاحًا تجاه العالم، مع الحفاظ على علاقات ودية مع الدول الشيوعية الاسيوية وبالتحديد الصين [٣٩]. كما لجات لاوس الى تطوير نظامها السياسي من خلال إقرار الدستور وتشريع المجالس المحلية والجمعية الوطنية مع الحفاظ على سطوة الحزب الواحد في البلاد. كما افسحت المجال لدخول منظمات دولية كان لها تأثير واضح على حكومة لاوس من اجل دعم برامجها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. اذ ركزت تلك المنظمات عملها على قضايا "الحكم" و "حقوق الإنسان" وقدمت الدعم لحكومة لاوس لتحسين القوانين والإدارة وتفعيل العمل

مجلة آفاق البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ - المجلد ٥٠ - حزيران لسنة ٢٠٢٥

بالأنظمة البرلمانية على أمل أن يتم العمل بها في لاوس [٤٠]. وبذلك اعتمدت لاوس دبلوماسية التعاون المتعدد الاتجاهات والأطراف والمستويات وخلق البيئة المواتية لتنفيذ المهمتين الاستراتيجيتين الرئيسيتين للبلاد [٤١].

ثانيا: دستور عام ١٩٩١ وانعكاساته على الأوضاع العامة في لاوس

نشرت في آب ١٩٩١ المسودة النهائية للدستور من قبل مجلس الشعب الأعلى (المجلس الوطني لاحقًا). وبسبب المعارضة السياسية تجاه إجراءات الحكومة، فقد خضع الدستور لبعض التعديلات المهمة. وفي المادة الأولى عدت لاوس دولةً مستقلةً ذات سيادة موحدة على أراضيها وسلامة مياهها الإقليمية ومجالها الجوي. وفي المادة الثانية عرفت جمهورية لاوس بأنها "دولة ديمقراطية شعبية"، تعمل وفقاً لمبدأ المركزية الديمقراطية " ولم يرد ذكر للاشتراكية، كما وصف السلطات بانها ملك للشعب، من الطبقات الاجتماعية جميعها، من العمال والمزارعين والمثقفون والمكونات الأساسية الأخرى واعترف بحقوق المواطنين الاساسية. كما أعيد تقديم دور الحزب في المادة الثالثة اذ وُصف بأنه "النواة الرئيسة" للنظام السياسي، وان لاوس دولة ذات نظام أوتوقراطي قائم على سيادة الحزب الحاكم. ولا يُسمح بتأسيس أحزاب سياسية أخرى في البلاد. كما عزز دور رئيس الجمهورية ورسم شكل النظام السياسي القائم على الحزب الواحد. وتقرر اجراء انتخابات الجمعية الوطنية كل خمس سنوات. وسمح الدستور لجميع المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن ١٨عامًا للتصويت في الانتخابات [٤٢].

وفي المادة السادسة من الدستور جعلت السلطة القضائية الجهة المسؤولة عن مراقبة القوانين وخاصة فيما يتعلق بالقوانين الاقتصادية. ومنحت الحكومة اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية التي يهيمن عليها حزب لاو الشعب الثوري، سلطة تفسير القوانين لما يتماشى مع مصلحة الحزب وبموجب هذا البند يستطيع الحزب ان يشق طريقه في المحاكم في الخلافات السياسية، وله سلطة تعيين وعزل القضاة، ولا يعترف الحزب بالمطالبات الخاصة بتعديل الدستور واحترام الحقوق والحريات السياسية والدينية الفردية [٤٣].

عزز دستور عام ١٩٩١ في بنوده الدور الإداري لحكومة لاوس فقد منح الجمعية الوطنية سلطة التحري عن جميع المرشحين والموافقة عليهم قبل انتخابهم في الجمعية الوطنية التي تعد بمثابة هيئة تشريعية ذات مجلس واحد، تتكون من مائة واثنتان وثلاثين عضوًا يُنتخبون لمدة خمس سنوات. وكان اغلب أعضاء الجمعية الوطنية هم أعضاء في الحزب والقلة منهم مستقلون. واغلب أعضائها معينين من قبل الحزب الحاكم، كما هو الحال في جميع المؤسسات الحكومية والإدارية. اما مجلس الوزراء فهو أعلى هيئة تنفيذية في الدولة. اذ تتركز لدى رئيس الوزراء الرجل الأعلى في الحزب، سيطرة مطلقة على الحكومة، والمسؤول عن جميع القرارات الصادرة عن تلك الحكومة [٤٤].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٥٠ - حزيران لسنة ٢٠٢٥

كانت السلطة السياسية في البلاد تقع في قمة الهرم، وكانت القرارات التي تصدر عن قيادة الحزب تفرض على الجميع دون نقاش، باستثناء بعض النقاشات التي كانت تجري من قبل القيادات العليا في الحزب قبل اتخاذ القرارات من قبل المكتب السياسي السابع الذي يمتلك اعلى سلطة في الحزب. اما المؤسسات الإعلامية، فهي خاضعة لرقابة خاصة من قبل وزارة الإعلام والثقافة. وقد فرضت الحكومة قيودا على عقد التجمعات وحرية الصحافة والتعبير عن الاوضاع السياسية السائدة في البلاد، على الرغم من تضمينه في المادة ٤٤ من دستور لاوس. كما امتنعت الحكومة من منح التصريحات الخاصة بالمظاهرات، وهددت بالسجن للمشاركين في تنظيمها، بسبب اعتماد الدولة عقيدة شيوعية محتكرة من قبل حزب لاو الثوري الحاكم [٤٥].

القى دستور لاوس اثاراً على الأوضاع العامة في البلاد. فعلى الرغم من تضمين الدستور الفصل الرسمي للسلطات التشريعية والتنفيذية والسلطة القضائية، الا ان السلطات الثلاث كانت مقيدة وفقًا لإملاءات الحزب الحاكم ورغبة قادة الحزب. ونتيجة لذلك، لم توجد ضوابط وتوازنات بين مؤسسات الحكومة الثلاث. وقد اعترفت الحكومة بالقصور في تطبيق القانون، وقلة الموظفين المؤهلين العاملين في المحاكم [٤٦]. كما ان معظم القضاة والعاملين في وزارة العدل كانوا أعضاء في الحزب. وقد تفشت اثر ذلك مظاهر الرشوة على نطاق واسع، سيما في القضايا المدنية والتجارية، باستثناء القضايا السياسية التي عادة ما تحسم لصالح الدولة [٤٧]. وبهذا الصدد أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها من التدخل الحكومي في قرارات السلطة القضائية، وإفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب [٤٨] .

فضلا عن ذلك، قاوم اعضاء حزب لاو الثوري التدخلات التي كانت تحاول من خلالها الحكومات الغربية حث الحكومة اللاوسية على الإصلاح وإشاعة الديمقراطية والتعددية في البلاد، والتي من شانها تهيئة الظروف لتغيير النظام. كما وقف ضد الدعوات للتحالف مع الدول الغربية، وقام بغلق بعض المؤسسات الغربية وبعض المسؤولين الغربيين، من الذين مارسوا نشاطات تحريضية داعية لإصلاح النظام السياسي في البلاد. كما فرضت السلطات الحاكمة رقابة مشددة على الاعلام ونقلت بعض المسؤولين الحكوميين والعسكريين المدعومين من الغرب الى معسكرات نائية. وقد لاقى الحزب الحاكم اثر ذلك دعم كبير من الأحزاب الشيوعية في كل من فيتنام والصين لمواجهة التدخلات الغربية [٤٩].

ومن الناحية الاقتصادية تجاهل الدستور مفهوم النظام الاشتراكي، وتراجعت الحكومة بموجب ذلك عن برنامج التعاونيات الزراعية الذي طبقته في أوائل الثمانينيات الذي حاولت فيه الدولة السيطرة الاقتصادية على قطاع الزراعة. وقد هدف الدستور من خلال ذلك تفعيل الاصلاحات الاقتصادية من خلال رفع القيود المفروضة على القطاع الخاص والأعمال التجارية الخاصة. مما يعني إضعاف قبضة الدولة على الاقتصاد إلى حد كبير [٥٠] .

مجلة آفاق للعلوم الإنسانية والاجتماعية – العدد ٢ – المجلد ٥٥ – حزيران لسنة ٢٠٢٥

كذلك لم يفسح الدستور المجال امام الشعب اللاوسي للاطلاع على وسائل الاعلام الأجنبية لاسيما ان الاعلام كان تحت سيطرة الدولة على الرغم من الانفتاح على القنوات التايلاندية، التي أسهمت في اندفاع اللاوسيين نحو "الثقافة التايلاندية" والبرامج الإخبارية التايلاندية التي كانت أكثر انفتاحًا من نظيرتها في لاوس. وقد توافد اللاوسيين في المدن الكبيرة على اقتناء المجلات التايلاندية مثل (NEWSWEEK) أو (BANGKOK POST) التي حوت على بعض التقارير الأجنبية بصفة أكثر انفتاح. الا ان بعض الصحف المحلية ومنها صحيفة (VIENTIANE TIMES) الصادرة باللغة الإنكليزية حاولت نشر المقالات السياسية بشكل اكثـــــر جراة، اذ المحت إلى وجـود الفســـاد في المؤسســـات الحكـومية، الا ان السلطات المحلية قامت بمعاقبة المسؤولين فيها، وفرضت قيوداً على نشر المقالات التي تتعرض الى انتقاد الحكومة او الحزب الحاكم [٥١]. كما أبقت الحكومة رقابتها الشديدة على الاعلام والصحفيين الذين كان لهم ارتباط مع بعض القنوات الأجنبية، على الرغم من أن الدستور الذي أصدرته الحكومة عام ١٩٩١ قد منح الضمانات الرئيسية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال جاء في المادة الثامنة ما نصه " أن لاوس بلد متعدد الأعراق وتلتزم بالمساواة بين الجميع " [٥٢]. وأضافت في المادة ٣١ ما نص على: " لمواطني لاوس الحق التمتع بحرية التعبير والصحافة والتجمعات، وانشاء الجمعيات او عقد الندوات بما لا يتعارض مع القانون او يخل بالوضع الأمني للبلاد " [٥٣]. الا ان الشعب اللاوسي اصبح "بلا حقوق وبلا صوت"، اذ ان حرية التعبير والفكر مقيدتان بالقوانين الجنائية تبريرا "للسلامة الوطنية للبلاد" [٥٤]. وقد أسهمت الإجراءات الحكومية في انعدام حرية الصحافة، اذ هيمنت الرتابة البيروقراطية على التقارير الصحفية في لاوس الى حد كبير [٥٥].

وعلى الرغم من تضمين المادة السابعة من الدستور بحق الشعب ممارسة حقوقه من خلال تشكيل اتحاد النساء واتحاد الشباب واتحاد المحاربين والمنظمات الاجتماعية، ومنحتهم مهمة حماية الحقوق والمصالح المشروعة للشعب، ومراقبة أنشطة المجلس الوطني والمجالس الشعبية المحلية، الا ان الحكومة شكلت جبهة لاوس للبناء الوطني ومنحتها دوراً رئيساً للتنسيق بين الحكومة والمنظمات والاتحادات وجعلتها مسؤولة عن تعزيز الأيديولوجية الاشتراكية ومبادئ الدولة في لاوس. كما جعلت لها ممثلين عن تلك المنظمات والاتحادات، وجندتها مع وزارة الداخلية وميليشيات محلية لفرض الامن، ومراقبة جميع الأنشطة والمهرجانات وحفلات الزفاف وزيارات الغرباء أو التنقلات التي يقوم بها القرويين من مكان الى آخر، اذ يتطلب ابلاغ لجنة القرية التابعة الى جبهة لاوس للبناء الوطني. فضلا عن القيود التي فرضت على ممارسة العديد من الأنشطة الاجتماعية دون تصاريح حكومية، ومنعت السكان من متابعة البث الإذاعي لبعض القنوات الأجنبية [٥٦]. وكانت لاوس قد وقعت على الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW) منذ عام١٩٨١، وانضمت الى اتفاقية حقوق الطفل (CRC) في عام١٩٩١. لكنها امتنعت عن توقيع اتفاقية مناهضة التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية (CAT) [٥٧].

ونتيجة لدخول بعض منظمات المجتمع المدني الأجنبية والشركات الأجنبية الخاصة في بداية التسعينات الى لاوس، فقد سمحت الحكومة بافتتاح المدارس الأجنبية التي يديرها القطاع الخاص بهدف تعلم اللغة الإنكليزية [٥٨]. ونظرًا لانخفاض المستوى التعليمي بشكل عام والتعليم العالي على وجه الخصوص، فقد تم إعادة إنشاء جامعة وطنية عام ١٩٩١. وافسح المجال امام الراغبين من الطلاب للسفر للدراسة في الخارج للحصول على الشهادات العليا [٥٩].

وفي الواقع قد ابدى معظم اللاوسيين استسلامهم للنظام الشيوعي الجديد. وقد تذرعت الحكومة اللاوسية بتفسيرات عدة لتبرير أسباب احتكار الحزب للسلطة، بحجة تخلف البلاد وقلة المتعلمين والمثقفين الذين بإمكانهم تأسيس الاحزاب [٦٠]. ومن الواضح ان لاوس لم تلتزم بمواد الدستور على الرغم من سياسة الانفتاح الجزئي التي حاولت من خلالها مسايرة الأوضاع الجديدة في العالم، الا انها تحفظت بشكل كبير على عدم المساس بسياسة الدولة وعقيدتها الشيوعية.

ثالثا : التطورات السياسية في لاوس ١٩٩٢-٢٠٠٤

بعد اعداد دستور عام١٩٩١ أجريت انتخابات الجمعية الوطنية في كانون الثاني ١٩٩٢ وافتتحت الجلسة الأولى في شباط من العام نفسه، وانتخب نوهاك فومسفان (NOHAK PHUMSAVAN) رئيسًا له. وقد جرى التنافس في الانتخابات بين ١٥٠ مرشح معظمهم أعضاء في الحزب لاو الشعب الثوري على ٨٥ مقعدًا في المجلس [٦١]. وقد تزامن تلك الانتخابات مع تولي خامتاي سيفاندون السلطة في جمهورية لاوس بعد وفاة كيسون فومفيهان في ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٢، فضلا عن منصبه امیناً عاماً للجنة المركزية لحزب لاو الشعب الثوري [٦٢]. وقد شدد خامتاي على أهمية دور الحزب في ادارة البلاد بالقول: " الحزب هو السلطة الوحيدة للبلاد، وان جميع المحاولات التي ترمي إلى تقويض الدور القيادي للحزب تعد مناقضة للواقع التاريخي والمصلحة الوطنية " [٦٣]. وقد وضع خامتاي خطة بعد توليه السلطة لإعادة هيكلة وزاراته، بخفض اعدادها من٢٥ إلى ١٣وزارة من خلال دمج الوزارات مع بعضها، اذ تم فصل وزارة المالية عن التخطيط الاقتصادي التي عرفت بلجنة التخطيط والتعاون، كما أعاد تنظيم المؤسسات الإدارية والأقسام التابعة لها [٦٤]. ومن الواضح ان حكومة لاوس منذ عام ١٩٧٥ ولغاية وضع الدستور اتبعت نظام اكثر شمولية في جميع مفاصل الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

عانى الشعب اللاوسي خلال حقبة التسعينيات من الفساد الذي استشرى في اغلب المؤسسات الحكومية بسبب سيطرة الحزب. اذ سلك قادته اساليب مختلفة لإقناع الشعب بالتبرع بالمال من خلال إقامة الاحتفالات وتعبئة الجماهير بواسطة منظمات خاضعة لسيطرة الحزب والتظاهر بمعالجة قضايا، كالحملة ضد المخدرات وحماية البيئة ومكافحة الفقر وحقوق المرأة. وقد سلكت حكومة لاوس تلك الطرق بوصفها وسيلةً لكسب ود الغربيين، بهدف الحصول على المساعدات الأجنبية. كما استغلت السلطات الحكومية الصحافة التابعة لها، للإعلان عن خطواتها في التوقيع على المساعدات التي تحصل عليها، لكسب ولاء الشعب الذي كان يتطلع للإصلاح. وغالباً ما كانت تعقد تجمعات ترفع شعارات بارزة مثل "النظام يستفيد من الدعم الدولي". لكن بمجرد وصول المساعدات الدولية، يتقاسمها المستفيدين من مسؤولي الحكومة والحزب [٦٥].

مجلة آفاق للعلوم الإنسانية والاجتماعية
العدد ٢ – المجلد ٥٥ – حزيران لسنة 2025

وقد تسببت الرواتب العالية التي كان يتقاضاها المسؤولين الكبار في الدولة والتي تراوحت من ٤٠ –٥٠ الف يورو شهريًا في هدر ثروات البلاد واثقال كاهل خزينة الدولة. فضلا عن الرشوة التي كانوا يحصلون عليها من الشركات الأجنبية في سبيل كسب تراخيص وعقود أو امتيازات لاستغلال مناجم الذهب واخشاب الغابات أو الاستثمار في قطاع الكهرباء. وامام تفشي مظاهر الفساد، لم تبذل الحكومة أي جهود سوى رفع بعض الشعارات عن " مكافحة الفساد". واقتصرت إجراءاتها العملية على اعتقال صغار الموظفين الذين ليس لديهم دعم من الحزب الحاكم، بينما بقى المسؤولين الحقيقيين عن الفساد بمنأى عن العقاب. كما ان الحكومة لم تشرع في الملاحقة القضائية للمسؤولين عن الفساد، واكتفت بتخفيض مناصبهم أو عزلهم [٦٦].

أثارت قضايا الفساد استياء الشعب وجرت حوله نقاشات عدة مع مسؤولي المقاطعات او القرى، للمطالبة بفصل المسؤولين عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مناطقهم، ونقل معاناتهم الى الجمعية الوطنية والصحافة لمناقشة مظاهر الفساد الذي استشرى في جميع المؤسسات الحكومية [٦٧]. وعلى الرغم من قيام بعض أعضاء الجمعية الوطنية بمناقشة قضايا التنمية والفساد، الا انهم منعوا من التعرض الى عقيدة الدولة السياسية [٦٨].

وفي اذار ١٩٩٣ انشا رئيس الوزراء خامتاي سيفاندون لجنة لمكافحة الفساد ومعالجة قضاياه في جميع أنحاء البلاد. وقد لاقت اللجنة صعوبات عدة بسبب انتشار الفساد في جميع انحاء البلاد، وعللت ذلك نتيجة لانخفاض رواتب موظفي الدولة الذين سلكوا طرقاً غير شرعية لكسب المال، من خلال استغلال مشاريع الاستثمار الأجنبي، وبشكل خاص في قطاعي الصناعة والغابات [٦٩]. وهكذا فقد كان النظام السياسي لحكومة لاوس بعيدا عن الشفافية، في الوقت الذي كان يعاني فيه الشعب من ظروف اقتصادية سيئة، مما اشعره بالخيبة من اصلاح الاوضاع وفقد الامل في مستقبل شبابه. ولذلك فقد كانت لدى الغالبية العظمى من اللاوسيين الرغبة في احداث "تغيير كبير" في النظام السياسي للبلاد [٧٠].

استمر حزب لاو الشعب الثوري في للاوس في تأكيد سلطته في البلاد من خلال عقد المؤتمرات الدورية. ففي ١٨ – ٢٠ اذار ١٩٩٦ عقد المؤتمر السادس للحزب في فينتيان بحضور ٣٨١ عضوا من أعضاء الحزب الذي يبلغ تعداده بـ ٧٨ ألف. وقد ايد المؤتمر أعضاء الحزب الداعين للإصلاح الاقتصادي، والابتعاد عن التأثيرات المختلفة الداعية الى الإصلاح السياسي. كما اعيد توزيع بعض المناصب، فقد حصلت القيادات العليا في الجيش على سبعة من اصل تسعة مقاعد في المكتب السياسي للحزب [٧١]. واعيد انتخاب رئيس الوزراء خامتاي سيفاندون الأمين العام للجنة المركزية للحزب، بينما اختير الجنرال سامان فيجناكيت (SAMAN VIGNAKATE) المعروف بدعوته الى اجراء إصلاحات شاملة نائباً له. وعين الجنرال سيسافاث كيوبونفانه (SISAVATH KUPUNFANA) في منصب نائب للرئيس نوهاك فومسفان، وبذلك تم عسكرة النخبة السياسية في لاوس لإحكام السيطرة على النظام السياسي في البلاد [٧٢].

جرت انتخابات الجمعية الوطنية في كانون الأول ١٩٩٧. وعقدت اول جلسة له في كانون الثاني ١٩٩٨. وقد أعلن خلال الجلسة عن تشكيلته الجديدة من الأعضاء. اذ تنافس نحو ١٦٠ مرشحاً، جميعهم أعضاء في الحزب على ٩٩ مقعدًا، وقد خصص ٦٨ مقعداً في المجالس المحلية و٣١ في الحكومة المركزية [٧٣]. وفي ربيع ١٩٩٨ اجرى الرئيس نوهاك فومسفان تعديلاً وزارياً، اذ اختير رئيس الوزراء والأمين العام خامتاي سيفاندون رئيسا للجمهورية. وعين سيسافاث كيوبونفانه رئيسًا للوزراء. وأكدت التغييرات التي أجرتها قيادة الحزب على التزام جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية بالإصلاحات الاقتصادية التي تعهدت بها امام المفوضية الأوروبية لحقوق الانسان [٧٤]. ومن الواضح ان حكومة لاوس اكتفت في عقد المؤتمرات الخاصة بالحزب الحاكم، للتأكيد على دورها السيادي والاوحد في إدارة البلاد. كما استمرت في تداول المناصب بين أعضاء الحزب دون الالتفات الى الحاجات الحقيقية والملحة للشعب الذي عانى الفقر وسوء الخدمات.

إزاء ذلك، انطلق اول احتجاج سلمي في فينيتان في ٢٦ تشرين الاول ١٩٩٩، شارك فيه الطلاب والمدرسين وموظفي الخدمة المدنية. وقد ندد قادة الحركة في البيان الذي تم اذاعته خلال الاحتجاج بالانتهاكات التي مارستها سلطات الحكومة ضد الشعب، وطالبوا بالحقوق الأساسية التي اقرها الدستور ودعوا الى محاربة الفساد والظلم الاجتماعي المتزايد الذي وقع عليهم منذ عام ١٩٧٥، وحثوا الحكومة على السماح بتشكيل الأحزاب السياسية، ووجوب اجراء انتخابات حرة ونزيهة في البلاد. كما وجهوا انتقاداتهم الى حكومة لاوس لعدم قدرتها على تجاوز الازمات الاقتصادية التي عانتها البلاد، وعدم التعامل بجدية مع التطور الاقتصادي الذي اجتاح الدول الآسيوية المجاورة لها [٧٥]. وقد وجهت الحكومة اتهامها الى بعض الفصائل المعارضة في الخارج، بهدف إحلال الفوضى لتحقيق غايات سياسية في البلاد، وتمكنت من اعتقال ما يقارب مائة متظاهر [٧٦].

وفي السياق نفسه، واجهت السلطات الحكومية اعتداءات مسلحة من قبل الهمونغ(HMONG) [٧٧] منتصف عام ٢٠٠٠ في منطقة كيسنغ خوانغ (XIENGKHOUANG) في شمال البلاد ، الامر الذي دعا فينتيان إلى استدعاء قوات فيتنامية لمواجهة التمرد. وقد تزامن تلك الاوضاع مع أعمال مسلحة أخرى اندلعت في جنوب البلاد ، بعد استيلاء عناصر من الهمونغ في ٣ تموز من العام نفسه، على سيطرة بالقرب من الحدود اللاوسية التايلاندية في فانغ تاو (VANGTAO) مما اسفر عن مقتل ستة واعتقال ٢٩ آخرين من قبل السلطات التايلاندية. الى جانب ذلك، تعرضت البلاد الى سلسلة تفجيرات بهدف إحلال الفوضى في البلاد في نهاية كانون الاول ٢٠٠٠ واستمرت الى كانون الثاني ٢٠٠١، نتج عنها مقتل خمسة اشخاص وإصابة نحو ستين شخصاً بجروح، مما زعزع الامن في البلاد [٧٨].

يضاف الى ذلك، فقد تعرض العديد من اللاجئين الهمونغ الذين تم اعادتهم من تايلاند إلى لاوس الى التمييز، بعد منحهم بطاقات مدنية، تختلف عن تلك الممنوحة للمواطنين العاديين، ليتم التعامل معهم على أساسها. كما تعرضت بعض الاقليات الدينية الى التهميش على الرغم من تضمين المادة ٣٠ من دستور جمهورية لاوس بإن "يتمتع مواطنو لاوس بالحرية في اعتناق الدين أو عدم الايمان بالدين "، الا ان الأقليات المسيحية تعرضت الى التهديد أو المضايقة وتم تخييرهم بين التخلي عن عقيدتهم او طردهم

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد 50 - حزيران لسنة 2025

من القرية. وقد مارست وزارة الداخلية على الصعيد العملي، دوراً رقابياً من خلال جبهة لاوس للبناء الوطني، التي كانت مسؤولة عن مراقبة الأنشطة والشؤون الدينية [٧٩].

لم تثن تلك الأوضاع قيادة الحزب عن اتخاذ الاستعدادات اللازمة لعقد المؤتمر السابع لحزب لاو الشعب الثوري عام ٢٠٠١. وقد اجرى كبار المسؤولين في الحكومة وقيادي الحزب نقاشات مكثفة وسرية استمرت ثلاثة أيام في قاعة لاوس الوطنية للثقافة في العاصمة فينتيان في اذار ٢٠٠١، وسط إجراءات أمنية مشددة، خشية من تعرضهم للهجمات في اعقاب الاحداث التي تعرضت لها البلاد [٨٠] .

اجرى المؤتمر السابع تغييرات على الهيكلية الإدارية لكل من المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب. فتم إضافة مقعدين إلى المكتب السياسي، ليصبح مجموع أعضائه احدى عشر عضواً بدلا من تسعة اعضاء. وكان استحداث تلك المقاعد يهدف الى ادخال عناصر شابة على القيادة العليا، ولم يستهدف استحداث المقاعد ادخال عناصر تحمل أيديولوجية تخالف عقيدة الدولة. وفي الوقت نفسه، رفعت اعداد المقاعد في اللجنة المركزية من ٤٩ إلى ٥٣ مقعدًا (منحت ثلاثة مقاعد للنساء) موزعين على ١٦ مقاطعة [٨١]. كما اعاد المؤتمر تأكيده على نظام الحزب الواحد والدور المركزي لحزب لاو الشعب الثوري [٨٢]. وعلى الرغم من الوعود التي قطعها المؤتمر السابع للحزب لإجراء تغييرات على القيادة، الا انه الأعضاء القدامى حافظوا على قبضتهم على السلطة في البلاد مع رئيس الجمهورية خامتاى سيفاندون الذي احتفظ بمنصبه رئيساً للحزب [٨٣] .

وفي السياق نفسه، اجرت حكومة لاوس تغير في بعض المناصب السيادية، فعينت وزير المالية بونيانغ فوراتشيت (BONYANG VORACHIT) بمنصب رئيس الوزراء بدلاً من الجنرال سيسافاث كيوبونفانه، الذي فشلت سياسته في تحسين الاوضاع الاقتصادية للبلاد أواخر التسعينيات. كما عين محافظ البنك المركزي سكانه محلث (SUKAANUH MUHALATH) وزيراً للمالية، وعين عضو المكتب السياسي الجنرال دوانجي فنجت (DUOANGCHAY PHICHIT) بمنصب وزير الدفاع، وتم اختيار وزير الخارجية سومسافات لينجسافات (SOMEWHAT LINGSAVAT) الى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء [٨٤] .

يضاف الى ذلك، قدم المؤتمر السابع وعود لإجراء اصلاحات اقتصادية. وفي هذا الصدد، أشار رئيس الحزب خامتاى سيفاندون في خطابه امام المجلس الوطني في نيسان ٢٠٠١ دفاعه عن النظام الاشتراكي وتمسكه بالمبادئ الماركسية. وأوضح الى ان الخطة الخمسية للمدة (٢٠٠١-٢٠٠٥) تهدف الى استمرار تطوير الاقتصاد الموجه نحو السوق، ودعم القطاع الخاص، ووضع الخطط المناسبة لتحسين البنية التحتية للطرق والمواصلات [٨٥].

ادان الاتحاد الأوربي (EUROPEAN UNION) [٨٦] القيود التي فرضتها لاوس على الحريات وانتهاكها لحقوق الانسان. ففي ٢٦ تشرين الاول ٢٠٠١ تظاهر خمسة نشطاء سياسيين أوروبيين مع عدد من اللاوسيين أمام القصر الرئاسي في العاصمة فينتيان للمطالبة بتشريع الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والسماح بالتعددية الحزبية في البلاد، الامر الذي دعا السلطات اللاوسية الى حملة اعتقالات طالت النشطاء الخمسة مع المئات من المواطنين اللاوسيين [٨٧]. وقد اعربت رئيس البرلمان الأوروبي نيكول فونتين (NICOLE FONTAINE) [٨٨] عن استيائها بعد اعتقال النشطاء وعدت ذلك انتهاكا لحقوق الإنسان في لاوس"

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٥٠ - حزيران لسنة ٢٠٢٥

وهددت بوقف التعاون والدعم الذي يقدمه البرلمان الأوربي، وتجميد جميع الأموال المخصصة الى لاوس". الا ان حكومة لاوس اتهمت النشطاء الخمسة بخرق القانون، وتهديد الاستقرار السياسي والحياة السلمية في البلاد. ثم أصدرت بحقهم احكاماً بالسجن لمدة عامين. وبعد ضغوط تعرضت لها من قبل البرلمان الاوربي، اطلق سراح النشطاء وتم ترحيلهم من البلاد، الامر الذي دعا الاتحاد الأوربي الى الإعلان عن استئناف تقديمه الدعم إلى لاوس [٨٩].

شجعت تلك الأوضاع الاعلام الغربي لتسليط الضوء على حقيقة الأوضاع التي كانت تجري في لاوس، والتفت المجتمع الدولي الى مسالة انتهاك حقوق الإنسان، الامر الذي دعا البرلمان الأوربي الى اصدار قرارين في ١٥شباط و١٥ تشرين الثاني٢٠٠١، شجب فيهما موقف السلطات اللاوسية من انتهاكات حقوق الانسان وهدد بتجميد التعاون بين جمهورية لاوس والاتحاد الأوروبي الذي بدا في نيسان ١٩٩٧. ودعا ولأول مرة الى احترام المعارضة السياسية واجراء المصالحة الوطنية بين اللاوسيين في الداخل والخارج، وتشريع الإصلاحات الديمقراطية [٩٠].

حاولت الحكومة اللاوسية امتصاص موجة الغضب التي اجتاحت البلاد وتعزيز الثقة في نفوس مواطنيها. فأجرت في ٢٤ شباط ٢٠٠٢ انتخابات الجمعية الوطنية، وكان عدد المرشحين ١٠٩ نائب جميعهم أعضاء في الحزب، وقد رفع هؤلاء شعارات مؤيدة للحزب "الحزب يختار الرجال، والشعب يختار الحزب". وقد ادعى اغلب المرشحين برغبتهم في تنظيم العلاقات الدولية للاوس مع الدول الاخرى وإشاعة الديمقراطية في البلاد، اذا ما تم ابقائهم في السلطة لمدة خمس سنوات أخرى. ومن ضمن القضايا التي وعدوا بها الشعب بإعادة النظر بمعاهدة الصداقة والتعاون بين لاوس وفيتنام الموقعة عام ١٩٧٧ والتي منعت لاوس من امتلاك مساحة للمناورة مع فيتنام [٩١].

ولضمان استمرار السلطة المركزية في البلاد، اجرت لاوس تعديلا للدستور عام ٢٠٠٣، منح الحزب الشيوعي اللاوسي المسؤولية الكاملة لرسم السياسة العامة للبلاد. اما مجلس الامة فينتخب كل خمس سنوات ويجتمع مرتين في السنة، ومنح سلطة واسعة للاشراف على عمل الحكومة والقضاء. اما سياسات الحكومة فيحددها الحزب من خلال المكتب السياسي المؤلف من ١١ عضوًا واللجنة المركزية المكونة من ٥٠ عضوًا. ويتم مراجعة القرارات الحكومية المهمة من المكتب السياسي. اما الجمعية الوطنية التي أصبحت تابعة للحزب، فتضم ١٣٢ نائباً (١٢٨ تابعين للحزب الشيوعي) و(٤) مستقلين يمثلون ١٦ مقاطعة، يتم انتخابهم عن طريق التصويت الشعبي [٩٢].

وفي غضون ذلك، أطلق مقرر لجنة القضاء على التمييز العنصري (COMMITTEE ON THE ELIMINATION (OF RACIAL DISCRIMINATION (CERD) التابعة للأمم المتحدة في آب ٢٠٠٣ دعوة لحكومة لاوس لاعادة النظر بأوضاع الهمونغ " مشيرا الى ان " ٢٠ ألفًا من الهمونغ كانوا مختبئين في الغابة " نظراً لما عانوه من ملاحقات مسلحة من قبل الحكومة، وشعورهم بالتمييز الاجتماعي والتهجير الممنهج بحقهم " [٩٣]. كما ادان الكونغرس الأمريكي في عدة قرارات زعماء لاوس لعدم احترامهم حقوق الإنسان الأساسية، اهمها القرار (٤٧٥) الذي تم التصويت عليه في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٤. وفي التقرير السنوي للبرلمان الاوربي لعام ٢٠٠٤ عن وضع حقوق الإنسان في العالم، اشار الى "قلقه من حقيقة الأوضاع وما يدار من

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٥٠ - حزيران لسنة ٢٠٢٥

احداث في لاوس وفيتنام اللتان ما زالتا تقمعان الأقليات العرقية والدينية وتنتهكان حقوق الإنسان ". ودعا حكومتي البلدين الى ضمان "حرية التعبير والاجتماع والدين " [٩٤].

وتحت التأثير والضغط الدولي، عقدت جلسة للجمعية الوطنية في ١٦ آيار ٢٠٠٤ لمناقشة الأوضاع في لاوس. وقد انهت الجلسة بإصدار بيان طالبت فيه السلطة التنفيذية بتحقيق الاستقرار وضمان حقوق الانسان وتعزيز الحكم القائم على سيادة القانون، والحد من الفساد المستشري في مؤسسات الدولة وحماية الحريات الأساسية، واتخاذ القرارات لتلبية الاحتياجات الشاملة لجميع المواطنين. وقد باشرت الحكومة في نيسان ٢٠٠٤ تنفيذ بعض الإصلاحات وبشكل محدود من خلال السماح بفتح بعض الأندية الثقافية، والتعهد بالقضاء على الفساد، ودعم حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية، وفي مقدمتها حقوق المرأة والطفل والأقليات. لكن الجزء الأهم من المطالبات الإصلاحية الخاصة بتأسيس الأحزاب ومشاركتها في العملية السياسية رفضتها الحكومة وعدتها غير قابلة للتطبيق، لأنها تمس مصالح القيادة العليا في البلاد، ويعرض مصالح الحزب الحاكم للخطر [٩٥].

وهكذا فقد استمرت لاوس في تبني نظام سياسي شمولي ارتكز على وجود حكم الحزب الواحد، ورفض تقبل اي معارضة سياسية في البلاد، وسعت الدولة بفرض سلطتها الكاملة على جميع مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها المنظمات والبرلمانات الاوربية في تقديم الدعم والمساعدات الى لاوس، وحثها على الإصلاح السياسي. الا ان لاوس تجاهلت تلك الدعوات واكتفت في تشريع الإصلاحات الاقتصادية بالانفتاح على الأسواق الخارجية، التي لم تظهر اثارها على شعب لاوس، الذي استمر يعاني الفقر والتخلف وسوء الخدمات على كافة المستويات.

الخاتمة

بذلت جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية بعد تسلمها السلطة جهودا لحماية امنها واستقرارها والحفاظ على علاقات ودية مع الدول المجاورة لها وخاصة فيتنام والصين. وقد حاولت لاوس تجاوز الازمات الاقتصادية التي عانتها بعد انهيار الشيوعية، من خلال تنفيذ استراتيجية ذات شقين: حماية الأمة وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال سياسة الانفتاح السياسي والاقتصادي على كافة دول العالم. الا ان تلك الاستراتيجية لم تتحقق لولا الدعم الذي قدمته منظمات المجتمع الدولي وبعض الدول للاوس مما اسهم في تطوير نظامها السياسي، ليتماشى مع الانفتاح الاقتصادي الذي باشرت بتنفيذه منذ عام ١٩٨٦. وقد تجاهلت لاوس مفاهيم الديمقراطية واقتصرت اصلاحاتها السياسية على إعادة توزيع المناصب السيادية في الدولة على أعضاء الحزب الشيوعي الحاكم في البلاد وادماج بعض المؤسسات والوزارات، دون افساح المجال امام القيادات الشابة لإخذ زمام الأمور للمشاركة في إدارة البلاد. وبموجب ذلك فقد تمتع قادة الحزب بقدر كبير من السلطة في اتخاذ القرارات في البلاد .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٥٠ - حزيران لسنة ٢٠٢٥

التطورات السياسية الداخلية في لاوس ١٩٨٦-٢٠٠٤

اقامت لاوس أسس النظام السياسي على مبادئ الاشتراكية. اذ تمحورت سياسة الحكومة حول تحقيق الاشتراكية، والحفاظ على القيم الثقافية والتقليدية للبلاد. وعلى الرغم من تشريع الدستور الأول في البلاد عام ١٩٩١، الذي هدف الى تحقيق المساواة والعدالة ومنح الحرية للشعب لممارسه طقوسه، الا ان الحكومة انتهجت أيديولوجية ركزت أهدافها بشكل خاص على مسألة تبعية الشعب للنظام، واعلان الولاء الكامل والمطلق للدولة قبل كل شيء، ورفضت انخراط القيادات المستقلة في إدارة البلاد او السماح بالتعددية الحزبية. كما تميز نظامها السياسي بدرجة عالية من الاستبداد والسيطرة على المجتمع المدني وأحزاب المعارضة.

ان ما عاناه شعب لاوس بما في ذلك الفقر والتعليم والصحة والفساد نابع من الظلم الاجتماعي والاقتصادي، والفجوة الطبقية بين المسؤولين الحكوميين والشعب، ويأس الشباب من التمتع بالحريات الديمقراطية، وتأثرهم بالتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي المتزايد في بعض دول الجوار، مقارنة بالأوضاع المتردية التي شهدتها بلادهم على كافة المستويات. فضلا عن ما واجهته الأقليات العرقية والدينية من تحديات تتعلق بحقوقها وحرياتها في البلاد، الامر الذي دعا المنظمات الدولية الى توجيه موجة انتقادات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والتعذيب والاضطهاد السياسي. وصدرت العديد من تقارير منظمات الحقوقية التي اشارت الى القيود التي تفرضها الدولة على الحريات الأساسية في البلاد وانتهاكات حقوق الإنسان.

ان سمة النظام الشمولي جعل حكومة لاوس تنتهج اساليب قسرية لترهيب الشعب، وسخرت في سبيل ذلك بعض المنظمات والاتحادات لمراقبة النشاطات الاجتماعية للمواطنين. كما فرضت الحكومة سيطرتها الكاملة على وسائل الإعلام وشددت الرقابة عليها. وعلى الرغم من الاصلاحات الاقتصادية التي شرعتها مؤتمرات الحزب الحاكم طيلة مدة البحث، الا ان الحكومة فرضت سيطرتها على وسائل الإنتاج، واستغلت المساعدات الدولية دون ادراك الحاجة الحقيقية للشعب. مما اسهم في تصاعد الاحتجاجات الشعبية ضد الوضع السياسي المسدود.

ولا بد من القول الى ان استمرار سياسة الحزب الواحد ورفض التعددية الحزبية او تطوير النظام السياسي، شكلا عقبة امام تطور البلاد اقتصاديا، اذ بقيت القيود تفرض على مساهمة القطاع الخاص، فضلا عن استغلال أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الذين اجبروا على دفع الرشوة في سبيل الحصول على فرص الاستثمار في البلاد. وهكذا فان النظام السياسي الاستبدادي الذي اسسته لاوس قد خلق فجوة بين الحكومة والشعب، فقد كان النظام السياسي يعمل على خدمة أعضاء الحزب الشيوعي الحاكم، والمقربين من السلطة، وحرمت الشعب من التمتع بالحرية والديمقراطية التي تظاهر بها الدستور.

مجلة آفاق البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ج - المجلد 50 - حزيران لسنة 2025

الهوامش:

(١) وقعت لاوس في منتصف عام ١٩٧٥ تحت سيطرة الشيوعيين الذين تحالفوا مع فيتنام الشمالية خلال الحرب الفيتنامية لمواجهة الوجود الأمريكي في فيتنام الجنوبية في حرب استمرت من عام(١٩٦٤-١٩٧٥) انتهت بانسحاب الولايات المتحدة من فيتنام، وسقوط الأنظمة الموالية للولايات المتحدة في لاوس وفيتنام الجنوبية. ينظر :
Vang Pobzeb, Laos: Hurnan Rights in a Forgotten Country, Yale University, New Haven, 1990,Pp.19-23.

(2) Vixayphongmany Alouni, Laos's Foreing Policy Change: From 1975 To 2000, A Dissertation Submitted to the National Graduate Institute for Policy Studies (GRIPS) in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Ph.D. in International Relations,2021,p.100.

(٣) في اعقاب الهزيمة التي تلقتها الولايات المتحدة الامريكية في فيتنام ، وقعت بعد سلسة من المفاوضات على اتفاق وقف إطلاق النار مع فيتنام الشمالية في ٢٣ كانون الثاني عام ١٩٧٣ . وفي ٢٩ اذار ١٩٧٣ انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من فيتنام بعد أن فقدت نحو ٥٠ الف من جنودها في حرب استمرت لعدة سنوات. وفي غضون ذلك ، شنت فيتنام الشمالية هجوماً على فيتنام الجنوبية، ثم دخلت الى العاصمة سايغون في ٣٠ نيسان عام ١٩٧٥، معلنة توحيد شطري فيتنام في دولة واحدة. بينما اكملت الولايات المتحدة انسحابها بشكل كامل من المنطقة وأغلقت سفاراتها في كلا من فيتنام ولاوس عام ١٩٧٥ . ينظر :

Timothy. N. Castle, At War in the Shadow of Vietnam ,U.S Military Aid to the Royal Lao Government 1955-1975, Columbia University ,1993 ,p.126.

(4) State Department,Bureaus Of East Asian and Pacific Affairs, U.S. Relations With Laos,21 May2021,p.2.

(5) Vixayphongmany Alouni, Op.Cit.,p.7.

(6) Vixayphongmany Alouni, Laos's Foreing Policy Change: From 1975 To 2000, A Dissertation Submitted to the National Graduate Institute for Policy Studies (GRIPS) in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Ph.D. in International Relations,2021,p.100.

(7) Mac Alister Brown, "Easing the Burden of Socialist Struggle in Laos," Current History, vol. 86, No. 519, April 1987, Pp. 152–153.

(٨) بعد استقلال لاوس من السيطرة الفرنسية عام ١٩٥٤ أعلنت دولة ملكية دستورية تحت حكم ملك مملكة فينتيان . ثم شرعت وزارة الدفاع الأمريكية بدعم الجيش الملكي لسد الفراغ الفرنسي . واستمرت لاوس تحت الحكم الملكية بعد عقد اتفاقية جنيف عام ١٩٦٢ التي انهت الحرب الاهلية في البلاد بين الشيوعيين وانصار الملكية الموالين للغرب . وبعد اندلاع حرب فيتنام عام ١٩٦٤ دعمت شيوعي لاوس حليفتهم فيتنام الشمالية وسمحوا لقواتها بعمل طرق الإمدادات لحربها ضد جارتها فيتنام الجنوبية المدعومة من قبل الولايات المتحدة الامريكية . وبعد اعلان وقف اطلاق النار بين فيتنام الشمالية والولايات المتحدة في اذار ١٩٧٣، تمكنت القوات الشيوعية من دخول لاوس والزحف نحو العاصمة فينتيان في نيسان ١٩٧٥ وأعلنت السيطرة على البلاد ، وبذلك سقطت الحكومة الملكية في لاوس. ينظر :
Donald E. Weatherbee, The USSR-DRY-PRE Triangle in Southeast Asia , Journal of the US Army War College,Vol.VI,No.1,(N.P,1976),P.81.

(9)Charles A.Joiner, "Laos in 1986: Administrative and International Partially Adaptive Communism," Asian Survey, Vol. 27, No. 1, January 1987, Pp. 104–106.

(10)J. Krishna Moorthy, Thailand as a Factor in the Foreign Policy of the Lao Peoples Democratic Republic, 1975-1992 A thesis of Doctor of Philosophy of History, Sri Venkateswara University , India ,1996,p.53.

(11) Vixayphongmany Alouni, Op.Cit.,p.135.

(١٢) اعلن عن قيام حركة عدم الانحياز، بعد عقد مؤتمر في مدينة باندونغ خلال المدة من ١٨-٢٤ نيسان ١٩٥٥ اذ شهد اجتماع ٢٩ رئيس دولة من قارتي اسيا وافريقيا . وقد تم الإعلان في المؤتمر عن المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول ، وهي المبادئ التي عُرفت باسم "مبادئ باندونغ " والتي جرى اتخاذها فيما بعد كأهداف ومقاصد رئيسية لسياسة عدم الانحياز في الحرب الباردة الى المعسكر الراسمالي الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الامريكية او الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي السابق. ولقد أصبح تحقيق تلك المبادئ هو المعيار الأساسي للعضوية في حركة عدم الانحياز. ينظر :
فاطمة الشريف ، حركة عدم الانحياز مبادىء واهداف ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٤، ص١٧.

(13) Randall W.Ireson, "Laos: Building a Nation under Socialism," Indochina Issues, vol. 79, February 1988, Pp. 6.

(14) Vixayphongmany Alouni, Op.Cit., p. 90.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ج – المجلد 50 – حزيران لسنة 2025

(15)World Bank. Lao PDR Public Expenditure Review: Country Financial Accountability Assessment. Report No. 2443. Washington D.C: World Bank, 2002,Pp.12-13.

(16) publisher:European Parliament Subcomittee on Human Rights ,Human Rights in Cambodia, Laos and Vietnam Brussels, 12 September 2005,p.14.

(17)Grant Evans, Op.Cit .,p.8.

(18) Martin Stuart-Fox,Laos in 1988 In Pursuit of New Directions,Article subject to JSTOR terms and conditions ,2015,p.87.

(19) Randi Jerndal &Jonathan Rigg, "Making Space in Laos: Constructing a National Identity in a 'Forgotten' Country," Political Geography, vol. 17, no. 7, 1998, Pp. 799–800.

(20) Ronald Bruce John,Revolution, reform and regionalism in Southeast Asia:Cambodia, Laos and Vietnam,Routledge Contemporary Southeast Asia Series, No. 8,London,2017,p.89 .

(21) Russell Heng Hiang-Khng& Denis Hew, Regional Outlook: Southeast Asia, Institute of Southeast Asian Studies 2004–2005, Singapore, 2004,p. 18.

(22) William Worner, "Economic Reform and Structural Change in Laos," Southeast Asian Affairs 1989, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1989, p. 166.

(23) Ronald Bruce John,Op.Cit.,p.90 .

(٢٤) كان لنشوب الخلاف بين نظام الخمير الحمر المدعوم من الصين في كمبوديا وفيتنام ، اثرا في ظهور الازمة الكمبودية ، اذ غزت فيتنام كمبوديا عام ١٩٧٨. وقد أعلنت لاوس عن وقوفها الى جانب حليفتها فيتنام وطلبت من بعثة المساعدات الصينية بمغادرة لاوس مما اسهم في توتر العلاقات بين الصين ولاوس . ينظر :

Usa State Department documents , Vietnam and Laos- The Special Relationship Department of State Washington dc Office Of External , Washington , March 1987,p.19.

(25)Andrea Matles Savada, Laos a country study Federal Research Division, Library of Congress,1994,p.253.

(26) Ibid,p.271.

(27)Ng Shui Meng, "Laos: Taking the Pragmatic Road," Southeast Asian Affairs 1990, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1990, p. 137.

(28)Carlyle A.Thayer ,US Rapprochement with Laos and CambodiaVol. 32, No. 3, (December 2010),p.235.

(٢٩)كيسون فومفيخان : ولد عام ١٩٢٠ في مدينة سافانخت جنوب لاوس ، درس الابتدائية والثانوية في هانوي. وفي عام ١٩٤٠ التحق بكلية الحقوق في جامعة هانوي. فانضم الى صفوف الحزب الباثيت لاو وانتخب امينا عاما للجنة المركزية للحزب في ٢٣ اذار ١٩٥٥. و بعد سيطرة الشيوعيين واعلان جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية اواخر عام١٩٧٥ انتخب رئيسا للحكومة . ينظر : كيسون فومفيخان ، ثورة لاوس دروس وعبر تاريخا ومهام لبناء المستقبل ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٢، ص ٢٨٥ -٢٨٧ .

(30)Andrea Matles Savada, Op.Cit., p.219.

(31)Grant Evans, Op.Cit.,p.7.

(32)Andrea Matles Savada, Op.Cit., p.221.

(33)Ibid, p.69.

(٣٤) أصدرت حكومة لاوس جملة من القرارات والإصلاحات المتعلقة بإصلاح الضرائب والمالية والمصارف والقطاع الخاص . كما أقدمت على تثبيت سعر الصرف واتخذت التدابير اللازمة لإصلاح المؤسسات النقدية والتجارية والمؤسسات التابعة للدولة ووضعها تحت الإطار القانوني . وفي الوقت نفسه قررت الحكومة تطبيق نظام" التمويل الذاتي" لتمويل تكاليف الإنتاج المباشرة من قبل المؤسسات الحكومية. وسعت حكومة لاوس الى إزالة القيود المفروضة على التجارة الداخلية والسوق الحرة، والتوجه نحو الاستثمار الأجنبي كما هو الحال في الصين وفيتنام. ينظر : Publisher: Bertelsmann Stiftung's , Laos Country Report,2014,p.4.

(35) Vixayphongmany Alouni, Op.Cit.,Pp.164-165.

(36) publisher:Ministry of justice law Research and international Cooperation in Stitute ,Customary Law and Practice in Lao PDR,Lao People's Democratic Republic Peace Independence Democracy Unity Prosperity,July 2011,p.2 .

(٣٧) خامتاي سيفاندون : ولد عام ١٩٢٤ . وهو احد الأعضاء المؤسسين لحزب الشيوعي في لاوس . وبعد سيطرة الشيوعيين على السلطة عام ١٩٧٥ عين وزير الدفاع ونائب رئيس الوزراء. وبعد وفاة رئيس الحكومة كيسون فومفيهان تولى رئاسة الوزراء عام ١٩٩٢. ينظر :

,Dictionary of the Modern Politics of Southeast Asia, United kingdom ,2015.Joseph Chinyong Liow

(38)Andrea Matles Savada, Op.Cit., p.270.
(39) publisher:Amnesty International,Hiding in the jungle - Hmong under threat, March 2007,p.4.
(40)Grant Evans, Laos: Situation Analysis and Trend Assessment, Writenet Report by commissioned by United Nations High Commissioner for Refugees, Protection Information Section (DIP) May 2004 ,p.28.
(41) Vixayphongmany Alouni, Op.Cit.,p.7.
(42) publisher: Bertelsmann Stiftung's , Laos Country Report ,2014 , p.6.
(43)Martin Stuart-Fox, The Constitution of the Lao People's Democratic Republic, Review of Socialist Law, Vol. 17, No. 4, 1991, p. 299.
(44)publisher: East Asia Analytical Unit,The New Aseans: Vietnam, Burma, Cambodia & Laos,The National Library of Australia,1997,p.240.
(45)Andrea Matles Savada, Op.Cit., p.69.
(46) L. Catherine Currie,The Vanishing Hmong: Forced Repatriation to an Uncertain Future,North Carolina Journal Of International Law ,Vol. 34 No. 1 ,2008,p.334.
(47) publisher: Bertelsmann Stiftung's … , p.8.
(48) publisher:Amnesty International…,p.5.
(49) publisher: Bertelsmann Stiftung's … , p.10.
(50)Grant Evans, Op.Cit. ,p.8.
(51)Ibid ,p.9.
(52)Grant Evans, Op.Cit. ,p.10.
(53) L. Catherine Currie,Op.Cit.,p.350.
(54) publisher:European Parliament Subcomittee…,p.12.
(55)Kazuhiro Fujimura ,The Increasing Presence of China in Laos Today: A Report on Fixed Point Observation of Local Newspapers from March 2007 to February 2009, Ritsumeikan Asia Pacifi c University,p.4.
(56)Grant Evans, Op.Cit.,p.8.؛ publisher:Amnesty International… ,p.4.
(57) L. Catherine Currie,Op.Cit.,p.350.
(58)Grant Evans, Op.Cit. ,p.9.
(59) L. Catherine Currie,Op.Cit.,p.350.
(60)Andrea Matles Savada, Op.Cit., p.253.
(61)Stephen T. Johnson, "Laos in 1992: Succession and Consolidation," Asian Survey, Vol. 33, No. 1, January 1993, Pp. 75–82.
(62)Bounlonh J. Soukamneuth,The Political Economy of Transition in Laos :From Peripheral Socialism to the Margins of Global Capital ,A Dissertation Presented to the Faculty of the Graduate School of Cornell University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy,2006,p.82.
(63)Grant Evans, Op.Cit. ,p.7.
(64)Bounlonh J. Soukamneuth,Op.Cit.,p.82.
(65) publisher:European Parliament Subcomittee …,p.11.
(66) Ibid , Pp.9-12.
(67) Stephen T. Johnson,Op.Cit.p.88.
(68)Kazuhiro Fujimura ,Op.Cit.,p.3.
(69) Ronald Bruce John,Op.Cit.,p.118 .
(70) Yves Bourdet, "The Dynamics of Regional Disparities in Laos: The Poor and the Rich," Asian Survey, Vol. 38, No. 7, July 1998, p. 626.
(71) Yves Bourdet, "Laos: The Sixth Party Congress, and After?"Southeast Asian Affairs 1997, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1997, p. 146.

(72) Yves Bourdet,Laos in 2001: Political Introversion and Economic Respite,Vol. 42, No. 1 ,University of California Press,(January/February 2002),Pp.112-113.
(73) Carlyle A. Thayer, "Laos in 1998: Continuity under New Leadership,"Asian Survey, Vol. 39, No. 1, January–February 1999, p. 40.
(٧٤) تاسست مفوضية حقوق الإنسان الاوربية عام ١٩٩٩ من قبل القائم على مجلس اوربا بستراسبورغ لتعزيز الوعي واحترام حقوق الإنسان . ويتركز اهتمامه على فتح الحوار الوطني مع السلطات الحكومية والمجتمع المدني ، ودراسة أوضاع حقوق الانسان وممارسة أنشطة توعوية في تلك البلاد . ينظر :
Ronald Bruce John,Op.Cit.,p.122 .
(75) Bertil Lintner, "Laos: Signs of Unrest," Southeast Asian Affairs 2001, Singapore:Institute of Southeast Asian Studies, 2001, Pp. 175–176.
(76) Yves Bourdet,Op.Cit.,p.107.
(٧٧) الهمونغ : وهي اقلية عرقية تعود اصولها من جنوب الصين ،هاجرت الى لاوس اوائل القرن التاسع عشر ومارسوا مهنة الزراعة في المناطق التي استقروا فيها في شمال شرق لاوس. وفي عام ١٩٦٠، جند زعيمهم الجنرال فانغ باو العديد من الهمونغ بدعم من وكالة الاستخبارات الامريكية لتشكيل " الجيش السري " لمحاربة الشيوعيين في فيتنام ولاوس . وفي عام ١٩٧٥، استولى الشيوعيين على السلطة في لاوس ، وهرب الالاف من الهمونغ الى تايلاند، بينما واصل الاخرين القتال ونظموا صفوفهم في مقاومة ضد الحكومة الشيوعية في لاوس. ينظر:
Martin Stuart-Fox, Historical Dictionary of Laos, United States of America,2008,Pp.127-128.

(78) publisher:European Parliament Subcomittee …,p.14.
(79) Ibid,p.13.
(80) Yves Bourdet,Op.Cit.,p.108.
(81) publisher:European Parliament Subcomittee …,p.9.
(82) publisher: East Asia Analytical Unit,The New ASEANs: Vietnam, Burma, Cambodia & Laos,The National Library of Australia,1997,p.238.
(83) Yves Bourdet,Op.Cit.,p.109.
(84) Ibid,p.110.
(85) Vannarith Chheang & Yushan Wong,Cambodia-Laos-Vietnam: Economic Reforms and Sub-regional Integration ,Economic Review, Kyoto Sangyo University , No.1 ,(March 2014),p.18.
(٨٦) الاتحاد الأوربي : أسس الاتحاد بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام ١٩٩٢ ، ومن اهداف الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. الا ان تلك المؤسسات تبقى محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة . ويعتمد الاتحاد الأوروبي في بنيته التنظيمية على ثلاثة أجهزة إدارية وهي مجلس الاتحاد الأوربي والبرلمان الأوربي والمفوضية الاوربية . ينظر :
Ben Toumi Radwan, The European Union: A Study of the Stages of Development of the European Integration Experience, Academic Journal,Vol 4, No. 4,2016, Pp.134-140.

(87) L. Catherine Currie,Op.Cit.,p.344.
(٨٨) نيكول فونتين : عضو في البرلمان الأوربي . ولدت في نورماندي في فرنسا عام ١٩٤٢ . تخرجت من كلية القانون عام ١٩٦٢ وحصلت على الدكتوراه عام ١٩٦٩. انضمت الى البرلمان الأوربي عام ١٩٨٤ . قادت البرلمان الأوربي من عام(١٩٩٩-٢٠٠٢) . ينظر : https://en.wikipedia.org
(89) Telegramme From American Embassy in Vientiane to The Department of State ,Netherlands backs EU pressure on Laos, Confidential , 23 April 2004 .
(90) publisher:European Parliament Subcomittee …,p.14.
(91) Ibid,p.9.
(92) P.Janardhan,India - Laos Bilateral Relations,Indian Journal of Research,UniversityTirupati,Vol. 3 ,No. 1. , Jan 2014,p.89.
(93) Telegramme From American Embassy in Bangkok to The Department of State ,AMCITS Laos holds press conference in Bangkok , Confidential , 10June 2005.
(94) publisher:European Parliament Subcomittee …,p.14.

العدد ٢- المجلد ٥٠- حزيران لسنة ٢٠٢٥

المصادر:

الوثائق الامريكية:

1.State Department,Bureaus Of East Asian and Pacific Affairs, U.S. Relations With Laos,21 May2021.
2. Telegramme From American Embassy in Vientiane to The Department of State ,Netherlands backs EU pressure on Laos, Confidential , 23 April 2004 .
3. Telegramme From American Embassy in Bangkok to The Department of State ,AMCITS Laos holds press conference in Bangkok , Confidential , 10June 2005.
4.Usa State Department documents , Vietnam and Laos- The Special Relationship Department of State Washington dc Office Of External , Washington , March 1987.

الاطاريح الأجنبية:

1.Bounlonh J. Soukamneuth,The Political Economy of Transition in Laos :From Peripheral Socialism to the Margins of Global Capital ,A Dissertation Presented to the Faculty of the Graduate School of Cornell University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy,2006.
2.Krishna Moorthy, Thailand as a Factor in the Foreign Policy of the Lao Peoples Democratic Republic, 1975-1992 A thesis of Doctor of Philosophy of History, Sri Venkateswara University , India ,1996 .
3.Vixayphongmany Alouni, Laos's Foreing Policy Change: From 1975 To 2000, A Dissertation Submitted to the National Graduate Institute for Policy Studies (GRIPS) in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Ph.D. in International Relations,2021.

الكتب العربية:

١. فاطمة الشريف ، حركة عدم الانحياز مبادىء واهداف ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٤.
٢. كيسون فومفيخان ، ثورة لاوس دروس وعبر تاريخا ومهام لبناء المستقبل ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٢.

الكتب الأجنبية:

1.Andrea Matles Savada, Laos a country study Federal Research Division, Library of Congress,1994.
2. Bertil Lintner, "Laos: Signs of Unrest," Southeast Asian Affairs 2001, Singapore:Institute of Southeast Asian Studies, 2001.
3.Grant Evans, Laos: Situation Analysis and Trend Assessment, Writenet Report by commissioned by United Nations High Commissioner for Refugees, Protection Information Section (DIP) May 2004.
4.Joseph Chinyong Liow,Dictionary of the Modern Politics of Southeast Asia, United kingdom ,2015.
5.Martin Stuart-Fox,Laos in 1988 In Pursuit of New Directions,Article subject to JSTOR terms and conditions ,2015.
:6.Ng Shui Meng, "Laos: Taking the Pragmatic Road," Southeast Asian Affairs 1990, Singapore Institute of Southeast Asian Studies, 1990
7.publisher:Ministry of justice law Research and international Cooperation in Stitute ,Customary Law and Practice in Lao PDR,Lao People's Democratic Republic
Peace Independence Democracy Unity Prosperity,July 2011.
8.publisher: East Asia Analytical Unit,The New Aseans: Vietnam, Burma, Cambodia & Laos,The National Library of Australia,1997.
9.Timothy. N. Castle, At War in the Shadow of Vietnam ,U.S Military Aid to the Royal Lao Government 1955-1975, Columbia University ,1993
10.Vang Pobzeb, Laos: Hurnan Rights in a Forgotten Country, Yale University, New Haven, 1990

11. William Worner, "Economic Reform and Structural Change in Laos," Southeast Asian Affairs 1989, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1989.
12. Yves Bourdet, "Laos: The Sixth Party Congress, and After? "Southeast Asian Affairs 1997, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies,
1997.

المجلات الأجنبية:

1.Ben Toumi Radwan, The European Union: A Study of the Stages of Development of the European Integration Experience, Academic Journal, Volume 4, Numéro 4,2016.
2.Carlyle A. Thayer, "Laos in 1998: Continuity under New Leadership,"Asian Survey, Vol. 39, No. 1, January–February 1999.
3.------ ,US Rapprochement with Laos and CambodiaVol. 32, No. 3, (December 2010).
4.Charles A.Joiner, "Laos in 1986: Administrative and International
Partially Adaptive Communism," Asian Survey, Vol. 27, No. 1, January 1987.
5.Donald E. Weatherbee, The USSR-DRY-PRE Triangle in Southeast Asia , Journal of the US Army War College,Vol.VI,No.1,(N.P,1976).
6.L. Catherine Currie,The Vanishing Hmong: Forced Repatriation to an Uncertain Future,North Carolina Journal Of International Law ,Vol. 34 No. 1 ,2008.
7. Mac Alister Brown, "Easing the Burden of Socialist Struggle in Laos," Current History, vol. 86, No. 519, April 1987.
8. Martin Stuart-Fox, The Constitution of the Lao People's Democratic Republic, Review of Socialist Law, Vol. 17, No. 4, 1991.
9.P.Janardhan,India - Laos Bilateral Relations,Indian Journal of Research,UniversityTirupati,Vol. 3 ,No. 1. , Jan 2014.
10. Randall W.Ireson, "Laos: Building a Nation under Socialism," Indochina Issues, vol. 79, February 1988.
11. Randi Jerndal &Jonathan Rigg, "Making Space in Laos: Constructing a ,National Identity in a 'Forgotten' Country," Political Geography, vol. 17, No. 7 1998.
12.Ronald Bruce John,Revolution, reform and regionalism in Southeast Asia:Cambodia, Laos and Vietnam,Routledge Contemporary Southeast Asia Series, No. 8,London,2017 .
13.Russell Heng Hiang-Khng& Denis Hew, Regional Outlook: Southeast Asia, Institute of Southeast Asian Studies 2004–2005, Singapore, 2004.
14.Stephen T. Johnson, "Laos in 1992: Succession and Consolidation," Asian Survey Vol. 33, No. 1, January 1993.
15.Vannarith Chheang & Yushan Wong,Cambodia-Laos-Vietnam: Economic Reforms and Sub-regional Integration ,Economic Review, Kyoto Sangyo University , No.1 ,(March 2014).
16. Yves Bourdet, "The Dynamics of Regional Disparities in Laos: The Poor and the Rich," Asian Survey, Vol. 38, No. 7, July 1998.
17.-------,Laos in 2001: Political Introversion and Economic Respite,Vol. 42, No. 1 ,University of California Press,(January/February 2002).

المقالات الأجنبية:

1.Kazuhiro Fujimura ,The Increasing Presence of China in Laos Today: A Report on Fixed Point Observation of Local Newspapers from March 2007 to February 2009, Ritsumeikan Asia Pacifi c University.

2.publisher:Amnesty International,Hiding in the jungle - Hmong under threat, March 2007.

3.publisher: Bertelsmann Stiftung's , Laos Country Report,2014.

4.publisher:European Parliament Subcomittee on Human Rights ,Human Rights in Cambodia, Laos and Vietnam Brussels, 12 September 2005.

(95) Ronald Bruce John,Op.Cit.,p.98.

الموسوعات:-

1. Martin Stuart-Fox, Historical Dictionary of Laos, United States of America,2008.